

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

معايير التصويت

فنحن في حالة تصدع حقيقي بلغ حد الإنهيار في سائر القطاعات ما سبب موجات هجرة للكفاءات والمهارات الى الخارج. وهذا، ان كان يحل مشكلة و مشاكل اقتصادية او اجتماعية، لكن الاكيد انه لا يبني وطننا جديا . لذلك، من جملة معايير التصويت واصوله الواجب اعتمادها يجب ان تكون:

اولا: لبنانية، تختار الحفاظ على الكيان وبناء دولة. فما عندنا هو هياكل مؤسسات دولتية محكومة بنوازع اهلها الطائفية التي اقرت على مدى العقود السابقة وفقا لقاعدة "هم ونحن". وهذه المعادلة على وجه التحديد هي ما كانت تزيد الطين بلة. فلم يصل اللبنانيون يوما الى مرحلة "النحن الجماعية" الرامية الى تحقيق المواطنة الصحيحة.

ثانيا، وضع مصلحة اللبناني كـ"مواطن" بكل معانيها الحقوقية والانسانية، فوق كل المصالح السياسية والحزبية والطائفية، والتصويت لمن يؤمن له الخدمات والحقوق، قانونا وليس منة، تصون آدميته وعيشه الكريم. هذان المعياران، يفترضان ان يكونا متآيين من خيارات السعي الى مستقبل واعد قوامه:

قوة النقد لا قوة رجال المال والاعمال، اولوية التعليم الرسمي على مقاطعات التعليم الخاص، مستشفيات حكومية وليس فقط امبراطوريات خاصة، مصارف قوية لا مصرفيون اقوياء،

واخيرا، دولة قوية مطمئن، وليس دويلات تستثير العصبية. هذه حقيقة يجب أن تعيد ترتيب الاولويات عند جميع اللبنانيين على الطريق الى تطوير ادارة النظام، وحتى ادخال تعديلات تسد الثغرة. فنحن لا نتحدث عن كتاب مقدس، بل عن دستور يجب أن يُحترم متى ارتضاه اللبنانيون وحمى مصالحهم وامنهم الاستشفائي ومستقبل أولادهم التعليمي، وقدم ضمانات لودائع جُمعت بالعرق والجهد.

ما تفعله كثرة لبنانية على مساحة لبنان هو الصوت والصراخ. بعضها "ضد النظام السياسي"، وهذا امر خطير كونه يروم "نظاماً متخيلاً" غير مهيئة له التركيبة اللبنانية، وبالتالي هو محل اشكالية كبرى اصلا. والبعض الآخر، هو ضد "الطبقة السياسية" التي توصف بـ"الكليبتوكراسي"، والتي لم يستعمل اللبناني يوما حقه الديموقراطي من اجل تغييرها وفقا للقوانين، وتطوير الاسس التي يرتكز عليها مجتمعه، ونقله من مجتمع اهلي ريعي الى مجتمع مدني فاعل وحيوي. في الحالى، هو صوت وندب غير مبررين الا من مدخل معاينة الآلام الناجمة عن السقوط الحر السياسي والامني والاقتصادي والمعيشي الذي يشهده البلد منذ ثلاث سنوات، في ظل فوضى عارمة مسببة، لم تسمح حتى بالدعوة الى طاولة حوار، وباجراء نقاش سياسي يؤهل اللبنانيين الى الارتكاز على معايير تنقل البلد الى حال الاستقرار الدائم على كل الصعد.

ما لا يعفي اللبنانيين من مسؤوليتهم، هو استمرار الكثير منهم في الوقوف جانبا، وتدجين الذات وتطويرها بآراء ترك الامور للآخرين الذين يأخذون البلد الى خيارات ما صبت الا في مصلحة تأبيد الحياة السياسية لهذا او لذاك. هكذا راح اللبنانيون، وكل من معزله الطائفي - المذهبي - المناطقية والنفعي، يتبادلون تبريرات مسوغات هذا السلوك السياسي الذي ما كان ليفضي الا الى ما افضى اليه من انهيار مريع ما عاد نقاش ينفع او يضر الا متى كان الهدف منه بناء خطة تعاف وطني، هدفها تطوير التجربة السياسية منذ التسعينات حتى الآن وقرار برنامج اقتصادي مع اصلاحات جوهرية. والا سنكون جميعنا كمن يخوض تجربة خبرها ويعيد اختبارها في ظل الشروط نفسها منتظرا نتيجة افضل. وهذا وحده جنون مُطبق.

بهذا المعنى، تصبح الحاجة ملحة الى اعتماد التصويت بدلا من الصوت. وهذا يفرض ان يكون التصويت قائما على معايير وبرامج لا لبس فيها، تقدم ما يحتاجه البلد واهله بصورة عاجلة، وتوقف السقوط الحر الذي يكابدونه ويثخن جراحهم تمهيدا للإنتلاق نحو "افضل مُمكن ومعقول"، بعدما لم تُبقِ الازمة ولم تذر. وهذا يستلزم تغييرا عاما وشاملا في الاستدراك السياسي والمفهوم الاقتصادي.

الى العدد المقبل